



في ذكرى المذبحة الكبرى ، الفارق الأخلاقي بين اقتحام البرلمان الروسي واقتحام رابعة (4 - 4)

بقلم: رائف محمد الويشي

30 أغسطس 2014

في الحلقة الأولى تحدثنا باختصار عن لعبة الموت بين عصابات الإخوان والعسكر وعرضنا نموذجا من نماذج الاقتحام العسكري للجمعيات المعارضة للدولة ، ورغم أنه كان تجمعا مسلحا يضم ضباطا وكوادر الدولة السيادية من نائب الرئيس الروسي ورئيس البرلمان وبعض الوزراء وكبار الضباط والضباط الشباب والمتظاهرين ، إلا أننا رأينا الحكمة العسكرية التي غلبت السلطة الحاكمة المتعطشة للدماء وفوتت عليها الفرصة في صنع مذبحة يدفع ثمنها الشعب وتصبح وصمة عار في ثوب العسكرية ..

في الحلقة الثانية ذكرنا مذبحة رابعة العدوية وكذلك بعضا من أخواتها الخمسين ، تلك المذابح التي الكبرى التي نصبها عسكر مصر - أصحاب الثورة المضادة - لشعبها بغرض تأديبه علي القيام بثورتها التي كانت علي وشك تقليم أظافرهم بإعادتهم إلي الحدود التي نسوها وكف أيديهم للحيلولة بينهم وبين نهب مصر وتعذيب أو قتل شعبها ..

في الحلقة الثالثة ذكرنا دور قضاء وشيوخهم ورجال إعلامهم في المذبحة الكبرى التي جرت وما زالت تجري بحق المصريين ، وعرفنا أنهم أهم الأعضاء في تكتل الدولة العميقة ، هذا التكتل الذي يعتبر فيه جهاز أمن الدولة هو قائد الأوركسترا التي تنظم الإيقاع ..

في الحلقة الرابعة والأخيرة اليوم سنرصد مواقف محلية ودولية علي المستويات الحكومية والحقوقية والإعلامية بشأن ما يجري من مذابح ارتكبتها عسكر الثورة المضادة بحق المصريين منذ عزل الرئيس محمد مرسي وما تبع ذلك من تدهور وضع مصر الدولي علي سلم الديمقراطية وحقوق الإنسان ..

قال الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية في 14 أغسطس 2013 وبعد ما يجري خلال ساعات النهار في ميداني رابعة العدوية والنهضة أن حكومته تشعر بقلق عميق إزاء التقارير الواردة من القاهرة حول فض اعتصامي رابعة والنهضة بالقوة ..

وفي فرنسا أدان وزير الخارجية لوران فابيوس أعمال العنف الدامية التي وقعت في مصر في ميداني رابعة والنهضة ودعي إلى وضع حدّ فوري للقمع ، كما دعي جميع الأطراف من الأحزاب المصرية إلى رفض العنف والبدء في الحوار لجميع القوى السياسية المصرية لغرض إيجاد حل ديمقراطي لهذه الأزمة الخطيرة ، أضاف فابيوس " إن القوة ليس هي الحل " ..

وفي ألمانيا أصدر وزير خارجيتها جيدو فيستر فيله بيانا طالب فيه جميع الأطراف بالعودة بشكل شامل إلى عملية سياسية تضم كل القوى السياسية ..

وفي الدانمرك أصدر وزير مساعدات التنمية كريستيان فريس باخ بيانا أدان فيه ما يجري من قتل في مصر وعلق مساعدات التنمية الممنوحة لمصر ..

وفي إيطاليا اعتبرت وزيرة الخارجية الإيطالية إيما بونينو أن تدخل الشرطة " لا يسهم في إيجاد تسوية " ودعت قوات الأمن إلى المزيد من التحكم في النفس ..

أما الإتحاد الأوروبي فقد وصف المجزرتين في 14 أغسطس 2013 علي لسان متحدثة مايكل مان ما يجري بأنه " أنباء مقلقة " وطالب السلطات المصرية إلي ضبط النفس ..

وفي 30 أبريل 2014 انتقد الإتحاد الأوروبي بشدة أحكام الإعدام الجماعية في مصر وأكد " قلقه " إزاء عدم وفاء القاهرة بالتزاماتها الدولية بمجال حقوق الإنسان ، ووصفت مسئولة السياسة الخارجية بالاتحاد كاترين أشتون المحاكمات بأنها انتهاك لحقوق الإنسان ..

وفي 24 يونيو 2014 أبادي وزراء خارجية الإتحاد الأوربي قلقهم الشديد ، إزاء صدور حكم من محاكم السلطات المصرية بالسجن علي صحفيين بقناة الجزيرة الفضائية ، وكذلك في شأن الأحكام التي صدرت غيابيا بحق عدد من الصحفيين الأوروبيين ..

أما علي المستوي الحقوقي – خاصة الدولي حيث لا توجد ضغوط – فقد فاضت الساحة الدولية بما صدر من إدانات وشجب من قبل المنظمات الدولية الحقوقية علي المذابح التي ارتكبتها عسكر الثورة المضادة بحق الشعب المصري الذي خرج يتظاهر بصورة سلمية وحضارية ، ونذكر من ذلك ما يلي :

منظمة هيومان رايتس واتش:

في 13 سبتمبر 2013 قال المنظمة ما يلي :

" إن استخدام القوات المصرية في فض اعتصام رابعة العدوية يعد أسوأ حادث قتل جماعي في التاريخ المصري الحديث " ..

عكفت المنظمة المذكورة علي إعداد تقرير حول مذابح العسكر منذ عزل الرئيس محمد مرسي ، وقد استمر العمل في هذا التقرير لمدة عام ، وفي 14 أغسطس 2014 أصدرت المنظمة المذكورة التقرير تحت عنوان " حسب الخطة : مذبحه رابعة والقتل الجماعي للمتظاهرين في مصر " ..

يحتوي التقرير المذكور علي 188 صفحة ، ونورد فيما يلي بعض ملامحه :

1- أعدت المنظمة المذكورة تقريرها من خلال مقابلات مع أكثر من مائتين من شهود العيان لمذابح رابعة والنهضة ، كان منهم أطباء الميدان والمتظاهرين وساكنو المناطق الذين شاهدوا من شرفاتهم ما جري و صحفيون مستقلون ، كما استند التقرير أيضا إلي تصريحات المسؤولين المصريين علي الأحداث ، وكذلك الأفلام الوثائقية المصورة أثناء ارتكاب تلك المذابح ، وأيضا علي صور الأقمار الصناعية التي قدرت أعداد المعتصمين بميدان رابعة في أحد الليالي السابقة للاقتحام بـ 85 ألفا ..

2- كان من المفروض أن يصدر التقرير في 10 أغسطس 2014 من القاهرة ، لكن السلطات المصرية احتجزت مندوبي المنظمة المذكورة في مطار القاهرة ورفضت السماح لهم بالدخول ، فصدر التقرير في 14 أغسطس 2014 من خارج القاهرة ..

(ملاحظة : كان مندوبو المنظمة المحتجزين في مطار القاهرة هما المدير التنفيذي للمنظمة كينث روث ، والمديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالمنظمة ، سارة ليا ويتسون) ..

3- يحتوي التقرير علي شرح تفصيلي لتخطيط وتنفيذ عملية فض اعتصام رابعة من قبل قوات العسكر ، وقد وثق التقرير مقتل 817 شخصاً في فض رابعة وحده ، لكن التقرير قال " بالنظر للأدلة القوية المتاحة علي وجود وفيات إضافية والتي جمعها الناجون من رابعة والنشطاء ، والجثث الإضافية التي أخذت مباشرة إلى مستشفيات ومشارح دون تسجيل دقيق أو هوية معروفة ، والأفراد الذين ما يزالون في عداد المفقودين ، فمن الأرجح أن ما يزيد علي ألف شخص قد قتلوا في رابعة " ..

4- اتهم التقرير مسئولين مصريين بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في رابعة العدوية ، ووضعت علي رأسهم الفريق أول عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع ، واللواء محمد إبراهيم وزير الداخلية ، واللواء مدحت المنشاوي مدير جهاز العمليات الخاصة بوزارة الداخلية ..

5- ذكر التقرير أن قوات الأمن المصرية احتجزت أكثر من ثمانمائة متظاهر من اعتصام رابعة ، واعتدت علي بعضهم بالضرب والتعذيب ، بل عمدت إلي ارتكاب إعدامات ميدانية بحقهم في بعض الحالات كما قال شهود ، وقال التقرير في هذا الصدد ما يلي : " في 14 أغسطس هاجمت قوات الأمن مخيم احتجاج رابعة من كل مداخله الرئيسية ، وذلك باستخدام ناقلات الجنود المدرعة والجرافات ، والقوات البرية والقناصة ، وأصدرت قوات الأمن القليل من التحذير الفعال وفتحت النار علي الحشود الكبيرة ، ولم تترك مجالا للمتظاهرين للخروج الامن لنحو 12 ساعة " ..

6- قال التقرير في شأن وصف المذبحة ما يلي :

" إن استخدام قوات الأمن المصرية للقوة المميتة علي نطاق واسع ومباغت لتفريق اعتصامات يوم 14 أغسطس 2013 قد أدى إلي أخطر حوادث القتل الجماعي غير المشروع في التاريخ المصري الحديث " ..

7- عقب التقرير علي ما صدر من بيانات رسمية من السلطات المصرية ما يلي :

" وفقا لمصلحة الطب الشرعي الرسمية ، قتل 8 من عناصر الشرطة أثناء تفريق رابعة. وبعد تفريق الاعتصام بالكامل في 14 أغسطس ، أعلن وزير الداخلية محمد إبراهيم أن قواته عثرت على 15 بندقية في الميدان ، وهذا الرقم إذا كان دقيقا ، يشير إلى أن قلة من المتظاهرين كانوا مسلحين ، ويعزز الأدلة التي جمعتها هيومن رايتس ووتش بأن الشرطة قتلت مئات المتظاهرين العزل " ..

(ملاحظتان : الملاحظة الأولى : لا يستطيع المرء أن يثق بالبيانات الصادرة من الجاني ، خاصة وأنه قد ارتكب مذابح جماعية ممثلة في هذا العدد الغير مسبوق في تاريخ مصر الحديث ، من الطبيعي أن يبرر جرائمه بتواجد السلاح بين المعتصمين ، وما سمعناه في ميدان التحرير أثناء اعتصامنا من زملائنا الزائرين لميدان رابعة هو تأكيدهم على سلمية ونظافة وانضباط تظاهرات الإخوان في ميدان رابعة ..

الملاحظة الثانية : ذكرنا في الحلقة الأولى أن قائد قوات الاقتحام الروسية " ألفا " قد قال أن هناك طرفا ثالثا كان يطلق النار علي قواته أمام البرلمان وقتل بعض أفراده كي يبدو الأمر وكأن إطلاق النار قد جاء من داخل مبني البرلمان ، الهدف من ذلك هو إجباره علي تنفيذ الاقتحام ، كما ذكرنا في الحلقة الثانية قصة المندسين في مظاهرات الإخوان الذين كانوا يحملون السلاح ، وذكرنا كيف قتلوا الزميل عمرو في ميدان التحرير وكيف أطلق الأمن سراح القاتل بعد القبض عليه !) ..

8- وصف التقرير ملاحقة قوات الأمن حتى لغير المعتصمين بالميدان كما يلي :
" أطلقت قوات الأمن النار على المرافق الطبية المؤقتة ووضعت القناصة لاستهداف كل من يسعون إلى دخول أو الخروج من مستشفى رابعة ، في نهاية اليوم أضرمت النيران في المنصة المركزية ، والمستشفى الميداني، والمسجد، والطابق الأول من مستشفى رابعة " ..

9- علق المدير التنفيذي للمنظمة المذكورة كينيث روث علي التقرير بقوله ما يلي :
" نفذت قوات الأمن المصرية واحدة من أكبر وقائع قتل المتظاهرين في يوم واحد في تاريخ العالم الحديث في حملة قمعية عنيفة مدبرة من جانب أعلى مستويات الحكومة المصرية " ..

10- قالت سارة واتسون المديرية الإقليمية لمنظمة هيومان رايتس واتش تعليقا علي التقرير ما يلي :
" إن رجال الشرطة المصرية هم أبطال القصاص المأساوية التي حدثت في مصر ولم يكن هناك تحقيق وافي في أحداث فض رابعة ، إن الحكومة تدعي أن هناك لجنة للتحقيق في تلك الأحداث ولكن لجنة تقصي الحقائق لم تكن شفافة ولم تكن في النور " ..
وأشارت واتسون إلى أن تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان كان فيه مجهود جيد وأثبت أن الشرطة استخدمت العنف المفرط وقتلت الكثير من المتظاهرين وقتلت في عمل مخرج أمن للمتظاهرين
وأوضحت واتسون أن هناك قصورا كبيرا في تقرير المجلس القومي لحقوق الإنسان لأنه أعتمد على شهادات المقيمين في المنطقة وليس شهادة المتظاهرين كما اعتمدت على بعض مقاطع الفيديو ، وأشارت واتسون إلى أن ما تم رؤيته في مصر هو " إفلات من العقاب بشكل غير مسبوق " ..

(ملاحظتان : الملاحظة الأولى : تعاملت السلطات المصرية مع تقرير منظمة هيومان رايتس واتش من خلال بيان صدر من الهيئة العامة للاستعلامات واتهمته بالسلبية والتحيز ، وقالت عنه : " اعتمد على شهود مجهولين ومصادر غير محايدة " ..
كما اتهمت الحكومة منظمة هيومن رايتس ووتش بانتهاك سيادة الدولة المصرية من خلال جمع أدلة وإجراء مقابلات مع شهود دون أن يكون لها وضعية قانونية للعمل في مصر ، واعتبرت الحكومة أن التقرير يعد تدخلا في عمل جهات التحقيق وينال من استقلالية ونزاهة القضاء المصري كونه يستيق نتائج عمل لجنة تقصي الحقائق التي شكلتها الحكومة المصرية، على حد قولها

الملاحظة الثانية : علق اللواء مدحت المنشاوي ، مدير جهاز العمليات الخاصة بوزارة الداخلية ، وقائد عملية فض اعتصام "رابعة العدوية" علي تقرير منظمة هيومان رايتس واتش بقوله أن التقرير المذكور جاء لتحقيق أهداف خارجية ، مشككا في المصادر التي استند إليها معدو التقرير ..
وأضاف اللواء المنشاوي ما يلي : " أنه مسيس ويهدف لإسقاط الدولة ، لا يمكن الأخذ به لأنه معتمد على وقائع مزيفة لم يساهم فيها أي مصري ، وأعد تقريره استنادا إلى معلومات نشرتها جماعة الإخوان فقط " ..) ..

حال مصر التي خطفها العسكر

ركز العسكر – رجال الثورة المضادة – بعد ثورة 25 يناير علي تعكير الحالة الأمنية عن طريق جيش من البلطجية يبلغ تعداده ربع مليون يحملون أسلحة الخرطوش والمولوتوف لترهيب الناس ..
من ناحية أخرى يؤكد المراقبون علي تراخي دور الشرطة في مناهضة الجريمة الاجتماعية عن عمد لترهيب الناس في أعراسهم وأنفسهم وأموالهم وتأديبهم لقيامهم بالثورة علي فرعون العسكر وقائدهم وجعلهم يندمون علي هزيمتهم لجهاز الشرطة في جمعة الغضب ، إنها وسيلة فعالة من العسكر لإجبار الناس علي ترك الشارع كي يحموا عائلاتهم وأموالهم ، لقد زادت حوادث الاغتصاب وحوادث الاعتداء عي النفس وحوادث سرقة السيارات بصورة مفرغة ..

ساهم العاملان المذكوران (جيش البلطجية والتراخي المتعمد) بصورة عميقة في ترهيب الناس وصددهم عن النزول للشارع ، وقد

أدى ذلك في النهاية إلى تدهور وضع مصر الأمني والاقتصادي ، لكن مراكز العالم ومعاهده ليست في غفلة ، بل تسجل ما يجري ..

كما ساهم عامل ثالث (قرارات دكتاتورية تصدرها حكومة العسكر) في تدهور الحالة العامة في مصر لدفع الناس إلى اليأس من إحداث أي تغيير إيجابي بصورة سلمية وديمقراطية ، ونذكر من ذلك ما يلي :

1- أعلنت وزارة الداخلية في مطلع يونيه من هذا العام لائحة تتضمن 26 تهديدا سيتم رصدها على الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ، وذكرت منها التحريض على العنف والتمرد ، والدعوة للاحتجاجات والاعتصامات غير الشرعية والإرهاب ..

(ملاحظتان : الملاحظة الأولى : صاغت حكومة العسكر اللائحة بأسلوب يفيض منه الدهاء لتحقيق الهدف المرجو منه ، فذكرت جرائم تعرفها وهي العنف والإرهاب ، لكنها حشرت بين ذلك الهدف المنشود وهو الاعتصام والتمرد والاحتجاج ، والجزء الأخير من محظورات لائحة داخلية العسكر يعتبر من مقومات الدولة الحديثة ولا يرفضه إلا الطغاة ، والعسكر في مقدمتهم ..

الملاحظة الثانية : ردت منظمة "هيومن رايتس مونيتور" في 4 يونيه علي بيان الداخلية المذكور ببيان يسمي " مصر تحت المراقبة " حذرت فيه مما سمته انحراف مصر عن طريق الديمقراطية وحقوق الإنسان ، وانتقدت عزم وزارة الداخلية مراقبة الإنترنت وخاصة وسائل التواصل الاجتماعي ، وأكدت أن قرار وزير الداخلية يشكل انتهاكا للحريات الشخصية والعامة ويخالف الدستور واتفاقيات حقوق الإنسان التي صدقت عليها الحكومة المصرية .. وأضافت المنظمة في بيانها قائلة " لفترة طويلة ظلت الحكومة المصرية تستخدم البيانات المتاحة على الإنترنت لتوجيه التهم للمدنيين ، ونتيجة لذلك فقد أقي القبض على أكثر من سبعين من المصريين بعد نشرهم بيانات أو تغريدات عبر الإنترنت وانتقاد القيادات العليا في مصر" .) ..

2- أصدرت حكومة العسكر قرارا بحظر نشاط جماعة 6 أبريل في 28 أبريل 2014 ، تلك الجماعة التي ساهمت بدور فعال في ثورة 25 يناير ، كما داهمت داخلية العسكر مقر " المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية " وهو منظمة حقوقية مستقلة ، مرتين في غضون ستة أشهر ..

3- أصدرت حكومة العسكر بعد عزل الرئيس محمد مرسي قرارها بغرض السيطرة التامة علي الجمعيات الأهلية ، وضمنها مراكز مناهضة لحكومة العسكر كمنظمات حقوق الإنسان ، وتقضي خطوة حكومة العسكر إلى منح الحكومة وأجهزة الأمن سلطة الاعتراض على كافة أنشطة الجمعيات الأهلي في مصر ، وهو ما يعني علي أرض الواقع إنه بمثابة إعلان عن نهاية الاستقلال الذي ناضلت الجمعيات الأهلية للحفاظ عليه ..

وقد علق جو ستورك نائب المدير التنفيذي في "هيومن رايتس ووتش" علي ذلك بما يلي :
" لا يتعلق هذا القانون بتنظيم الجمعيات الأهلية ، بل يتعلق بخنقها وسلب استقلالها ، ومن شأن هذه الأحكام أن تقضي على مكون ضروري من مكونات الديمقراطية في مصر" ..

ويعمل مشروع القانون على إلزام المنظمات الدولية بالحصول على إذن مسبق من لجنة حكومية مصرية تضم ممثلين لوزارة الداخلية وأجهزة المخابرات قبل القيام بأي نشاط في مصر . ويحق للجنة إلغاء ذلك الإذن في أي وقت ولأي سبب .

وفي بيان مشترك ، حذرت 29 جمعية مصرية مستقلة من أن القانون "سيجزم أنشطة الجمعيات الأهلية ويخضعها للمؤسسة الأمنية" واصفة القانون بأنه "انتهاك صارخ للدستور والالتزامات مصر الدولية" ..

وبموجب المادة 4 من مشروع قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ، يتعين على كافة الكيانات التي تعتبر الحكومة أنها تعمل كجمعيات أهلية أن تتقدم لإعادة تسجيلها بهذه الصفة ، وقد تتعرض الجمعيات التي لا تفعل هذا لإلغاء الترخيص الصادر لها بالعمل ، ومصادرة أصولها ، وتملك الحكومة سلطة رفض تسجيل المنظمات التي سبق لها التسجيل كجمعيات بالفعل ..

أصدر معهد الاقتصاد والسلام تقريره المسمي " مؤشر السلام العالمي " بالتشاور مع فريق دولي من الخبراء والمعاهد ومراكز البحوث الدولية ومركز دراسات السلام والنزاعات بجامعة سيدني بأستراليا تقريره السنوي ..

ذكر التقرير المذكور أن مصر كانت في عهد الرئيس محمد مرسي في المركز 113 علي مؤشر السلام العالمي ، لكنها – حسب تقرير المعهد المذكور – بعد عزله تراجعت ثلاثين درجة واحتلت المرتبة 143 علي نفس المؤشر ..

كما أصدر المعهد المذكور مؤشرا آخر يسمي " مؤشر الرخاء العالمي " ، وقال أن مصر كانت في المرتبة 100 في عهد الرئيس محمد

مرسي ، لكنها تراجعت 16 درجة بعد عزله واحتلت المرتبة 116 علي نفس المؤشر ..

كما أصدر معهد ليجاتوم البريطاني في بداية عام 2014 تقريراً حول مصر يتناول الحالة الأمنية في مصر ، وذكر في تقريره عن المواطنين في مصر نصاً ما يلي :
" تنامي الإحساس بعدم الأمان أثناء العودة إلى المنزل ليلاً ، وكذلك تنامي الأحران الجماعية ، وعنف الدولة تجاه المواطنين " ..

كما وضعت مؤسسة " فريدم هاوس " مصر بالمركز الـ62 في قائمة أسوأ مائة دولة في حرية الصحافة ، والمركز الـ22 في ترتيب أسوأ ثلاثين دولة من حيث البيئة التشريعية والقانونية ، والمركز الـ 24 من بين أسوأ أربعين دولة من حيث البيئة والمناخ السياسي العام ، كما جاءت مصر بالمركز الـ 16 من بين أسوأ ثلاثين دولة من حيث الأوضاع الاقتصادية ..

وأصدر منظمة العفو الدولية أمнести في 3 يوليو 2014 تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان حول العالم ، وقالت عن ال وضع الحقوقي في مصر أنّ حقوق الإنسان تتدهور في مصر "على كافة المستويات " وأنّ نظام العدالة الجنائي عانى نكسات كبيرة خلال العام الماضي نتيجة العديد من الأحكام التي تصدر بدوافع سياسية ..
أضافت المنظمة قائلة : " إن لدينا أدلة قوية تؤكد علي أن وضع حقوق الإنسان بمصر في تدهور كارثي منذ عزل الرئيس مرسي ، وقد اعتقل أكثر من 16 ألفاً ، وأن ثمانين لقوا حتفهم داخل السجون المصرية منذ يوليو 2013 وحتى يونيو الماضي " ..

أصدرت بريطانيا تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان بالعالم في 10 أبريل 2014 ، وفيما يخص الوضع في مصر تحدث التقرير عن استمرار الاعتقالات للنشطاء السياسيين والصحفيين والانتهاكات التي ترتكبها قوات الأمن المصرية ، والمبالغة في استخدام القوة من تلك القوات ، خاصة ضد أنصار الإخوان المسلمين ، وقال وزير الخارجية البريطاني وليم هيج معلقاً علي الوضع المصري بالتقرير ما يلي :
" بريطانيا تشعر بالقلق من استمرار تدهور أوضاع حقوق الإنسان في مصر " ...

رائف محمد الويشي

سانت لويس – ميزوري - أمريكا

elwisheer@yahoo.com

تابع مقالات سابقة لكاتب المقال على مدونته " ثوار مصر " وعنوانها كما يلي :

www.thowarmisr.com